السلف وعن الحديث معهن ولا يضعون القطن بعد فراغه في المواضع التي ربما فان ذلك يزيد في وزنه فاذا جف نقص وزنه فليس فعلهم من ذلك والله اعلم

الباب الخامس والثلاثون في الحبة على الكتانيين

اجود الكتان المصري البوري القصير واجوده الذي وارداه القصير الخشن الذي يتقصف ولا يخلطون جيده برديه ولا الكتان البوري بالصعيدي ولا الصعيدي بالبوري وكل ذلك تدليس ولا يكون الدوان جلدا على ابواب حوانيتهم من غير حاجة ولا يمكن احد من بيع الكتان الا بعد ثبوت تزكيته في محله بالامانة والصيانة والعفة فان عاملهم مع الدوان فيعتبر عليهم ذلك

الباب السادس والثلاثون في الحبة على الصيارف

المعتنين بالصرف خطر عظيم على دين متعاطيه على ما يبقا الدين معدا لابعد سوقة الشرع ينبغي الورع في المحظورات من ابوابه وعلى المحتسب ان يتفقد سوقهم ويتجسس عليهم فان عثر من ذلك او فعل في الصرف ما لا يجوز عزره واقامه من السوق واذا انكر ذلك منه وقد ذكرنا تفاصيل ذلك في فصل الربا وتذكر في هذا المكان ما لم نذكره في ذلك الموضع ولا يجوز ان يبيع دينارا فاشاني بدينار سابوري لاختلاف وصفهما ولا يبيع دينارا وثوب بدينارين وقد يفعله بعض الصيارف والبزازين على غير هذا الوجه فيعطيه دينارا ويحط قرضا ثم يبيعه ثوبا بدينارين فيصير لثلاثة دنانير الى اجل معلوم ويشهد على تحملها وهذا حرام ايضا لانه قرض جر منفعة ولو لم يقرضه الدينار ما اشترى منه الثوب بدينارين ويعتبر سوائهم وصفهم كما سبق والله اعلم

الباب السابع والثلاثون في الحبة على الصاغة

يوصف عليهم ان لا يبيعوا اواني الذهب والفضة والحلي المصوغة الا بغير جنسها يجوز فيها التفاضل وان باعها بجنسها حرم فيها التفاضل والنساء كما تقدم قبل القبض كما تقدم في فصل الربا وتذكر في هذا الموضع ايضا فائدة لا يستغني المحتسب عن معرفتها وهي تتعلق بهذا المكان **مسئلة** اذا باع حليا زنته الف بالف ثم حدث به عيب في يد المشتري ثم اطلع على عيب قديم فلا شك ليس للمشتري الرد ولا الارش كان ذلك اضر اراه ولو قلنا يضم الارش اليه فيؤدي الى ان يسترد الفا ويرد الفا وزيادة وهو عين الربا ولو قلنا البائع يغرم ارش العيب القديم كان معناه يرد جزءا من الثمن فيبقى في مقابلة الالف اقل من الالف وهو عين الربا ايضا والحل في هذا الاشكال اختلف الخلق. فالذي قال

ابو العباس ابن سريج هذا عقد تعذر امضاؤه فيفسخ العقد ويرد الثمن ولا يسلم الى البائع ما دام الحلي في يد المشتري لانه يقضي الى الربا فعقده باطلا ويوجب قيمته بالذهب ان كان من فضة وبالفضة ان كان ذهبا وذكر العراقيون وجها آخر انه يرد ويغرم ارش العيب الحادث لانه ليس بملك بالرد الا الالف واما الارش فقد رجع بعيب في يده على حكم الضمان فيقدر غرم العقد ويوجب الضمان وهذا اسقط ارش العيب الحادث ولو لاه لكان ذلك اثبات ملك من غير مستند اذ الفسخ لا يقتضي الملك الا في المعقود عليه وذكر صاحب التقريب وجها ثالثا وهو انه يطيب بالارش القديم ويقدر كأنه المعيب لملكه اما المعاملة فقد جرت فيها الاستمرار على شرط الشرع فلا يقدر الآن ربا في الدوام وهذا شبيه وهذا لا بد من التنبيه للمريد احدهما انه لم يصر صاره الى التخيير بين ارش العيب القديم او فسخ العقد بالحادث كما في سائر العيوب وان كان مختلا حكم التوجيه الذي ذكرناه للوجهين ولكن اعتقد كل فريق ان ما ذكره ابعد من انجام الربا فلم تثبت الخيرة الثاني البحث عن حقيقة ارش العيب القديم يحتمل ان يقال ان معناه استرداد جزء من الثمن وهو ظاهر ما يدل عليه كلام الاصحاب اذ عليه ترتب اشكال مسئلة الحلي فعلى هذا لو اراد ان يغرم لا من عين الثمن لم يجد اليه سبيلا ويحتمل ان يقال انه غرامة مبتدأة تقديره تعيب بجنايته فوجب الضمان في مقابلة العيب الحادث على تقدير ان لا عقد وان باع شيئا من الحلي المغشوش لا بد ان يعرف المشتري مقدار ما فيها من الغش ليدخل على بصيرة واذا اراد صياغة شيء من الحلي لا حد فلا يمكنه في الاكثر الا بحفرة صاحبه بعد تخلق وزنه فاذا فرغ من عمله اعاد الوزن ورفع اليه عينه حتى لا يختل على صاحبه متاعه وان احتاج الى الحفر فانه يزنه قبل ان حفر فيه ولا يترك شيئا من الفضور والجواهر على الخواتم والحلي الا بعد وزنها بحضرة صاحبها وبالجملة فان تدليس الصياغ وغشوشهم خفية لا تكاد تعرف ولا يقدر هم عن ذلك الا امانتهم وديانتهم ويعرفون من الحالات والاصباغ ما لا يعرفه غيرهم فمنهم من يصبغ الفضة صبغا لا يفارق الجسد الا بعد السبك في الرصاص فيجب على كل مسلم مراقبة الله سبحانه وتعالى ولا يدخل على المسلمين شيئا بهذا ولا بغيره وكذلك اكوار السبك لا تكون مرتفعة بل تكون في قعاري مبنية على وجه الارض حتى لا يخفى ما يسبك فيها عن صاحبه من ذهب او فضة ولا يسرق من البوتقة شيئا بالمسك ويستحب نخل النار ولا يدس فيها نحاسا ولا غيره من السرقة والخيانة